الاعتدال السياسي وفق منهج الدولة المدنية

م.د. رنا علي الشُجيري

دكتوراه علوم سياسية / قسم الدراسات الدولية

جامعة بغداد / كلية الإعلام / قسم العلاقات العامة

المقـــدمـــة

لا يمكن لأي دولة أن تدار دون أنظمة وقوانين تحكم مسار الحقوق والواجبات المتبادلة فيها، كما وان تحقيق الإنصاف بين تلك الحقوق والواجبات لا يتم إلا وفق الاعتدال ، فهو منهج حياة ودولة ، والتنظير لهذا المنهج لا يتسم بالفاعلية ما لم يخرج من الإطار النظري إلى الواقع العملي ، وذلك بإزالة كل عوامل التمييز والتهميش والإقصاء والاستبداد السياسي ، فالطريق إلى المدنية بكل مقتضياتها ومتطلباتها هو الاعتدال بكافة سبله ومستلزماته .

إن العنف يمثل إحدى سمات الثقافة السياسية الخانعة وبالتالي يعد المحدد الأساسي في سلوك المتنافسين على السلطة واحكام مساراتهم ، وبصورة تسهم في تعزيز الهوية المذهبية أو العرقية وترسيخها بصورة تسهم في مزيد من التوتر والانقسام والمحاصصة وانقسام داخل الطوائف حول جدوى المشاركة في السلطة من عدمه ،

فالتغيير الكبير الذي حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ اسهم بانتقال الاطراف إلى المركز وصعودهم على هرم السلط وبصورة ادت إلى تجزئة الكينونة الاجتماعية والسياسية للهوية العراقية ، الامر الذي انتج مزيداً من الشجب لهكذا حكومة ومزيد من

التأييد لدولة مدنية يتحقق بها اعتدال سياسي فاعل يصب في مزيد من استقرار القوى المجتمعية التوافقية .

إن الوصول إلى هذه الغاية ليس بالمهمة اليسيرة بالنسبة إلى من يسعون اليها أو يحلمون بها ، هي بحاجة إلى جهود كبيرة وامكانات واسعة والاكثر من هذا هو تفاؤل بإمكانية تحقيقها في مواجهة العقبات التي تواجهها .

والسؤال المطروح هل يمكن إقامة الدولة المدنية وتحقيق الاعتدال في دولة مثل العراق؟ هل يمكن توافر القدرة لنخب سياسية تتجاوز الانتماءات والولاءات المذهبية والاثنية لصالح الولاء للوطن الواحد المتعدد الاطياف ؟ هذا ما ستقوم عليه فرضية بحثنا المقسم إلى مبحثين هما:

المبحث الاول : الدولة بين الاعتدال والمدنية .

المبحث الثاني : العراق بين الاعتدال والمدنية.

المبحث الأول

الدولة ما بين الاعتدال والمدنية

يفيد الاعتدال لمعنى الفضيلة في سلوك معين، فهو الاستقامة والاستواء والتزكية والتوسط بين حالتين: مجاوزة الحد المطلوب والقصور عنه ، وكما يعرف على انه الاقتصاد والتوسط في الأمور ، وعليه فإن الاعتدال يتعلق بفضائل الأخلاق والقدرة على تحويل الفضيلة إلى واقع ملموس[١].

وينسحب معنى الاعتدال على مفهوم الدولة وذلك عبر الحديث عن السلطات في ظل نظام ديمقراطي حقيقي لا مزيف ، في ظل هذه الحالة القانونية الطبيعية يسود الأمن والاستقرار فتبدأ الأحكام والنظريات تخرج لعالم الوجود عن طريق الاستفادة من

١. عبد الستار قاسم ، الاعتدال السياسي العربي ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية:
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=5729

تجارب الأمم الأخرى السباقة في تطبيق الاعتدال مفهوماً ونهجاً ،فيحصل الاعتدال أفقيا ورأسيا في آن واحد وتبدأ مسيرة الحياة المجتمعية دون عوائق مهما كان حجم التطرف في ذلك المجتمع[١] ، وبالتالي فلا وجود لفصل واستقلال حقيقي بين سلطات الدولة الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية ، في ظل نظام سياسي قائم على إرادة الحاكم المطلقة الرافضة للنقد والاعتراض ولاغية لسلطة الشعب .

فالاعتدال هنا مفهوم عالمي يكتسب أهميته من أنه عام وموضوعي وينسحب بدون تمييز على كل الشعوب والأشخاص والدول والأنظمة السياسية [٢].

إذ أن السياسة في أهم مساعيها لتحقيق حكم الشعب هو الحلول الوسط عبر إرساء أسس العيش المشترك وتقاسم الموارد والاعتراف بالآخر وتعميق مفهوم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بعيداً بعن أي غلة أو تطرف محكوم بانقياد مطلق أعمى لمعتقدات عف عليها الزمن ساعتها تموت حركات التطرف المعتمدة على الفلسفة التأملية لتحل محلها الفلسفة الواقعية تلقائياً ويسود الاعتدال بعد زوال الظلم .

فالدولة نقطة ارتكاز نهائية لأي نشاط سياسي، وثمرة عليا لأي مشروع مطلبي أو تغييري، والمصبّ النهائي لأيّ رؤية مجتمعية ، فالدولة ليست مضافة إلى المجتمع، بل هي المجتمع نفسه منظورٌ إليه من أعلى مستويات تنظيمه لنفسه ، إنّها داخليته ومرجع هويته ومبرّر وجوده ، فالمجتمع المدني ليس اللادولة، وإنّما هو شرط وجود الدولة، مثلما أنّ الدولة هي شرط وجوده أيضاً ، فعلى الرغم من قيام المجتمع المدني كوحدة قائمة بذاتها، إلا أنّه يكتسب عينيّته وملموسيّته من علاقته بالدولة والأوضاع السياسة ونظام الحكم[٣].

---

١. عبد الجبار جعفر العبيدي ، الاعتدال والوسطية في مجابهة فكر التطرف ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية . http://newsabah.com/newspaper/25836

٢. عبد الستار قاسم ، مصدر سبق ذكره .

٣. شفيق جرادي ، الدولة المدنية والدولة العلمانية : دراسة في المفاهيم ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية: http://www.al-akhbar.com/node/11812 =

فالدولة وإن كانت وجوداً تجريديّاً، إلا أنّه نحو من الوجود التجريدي الذي ما لم يكتسِ بالأهداف والسياسات والأنظمة والإدارات والحياة الفردية والمجتمعية والمصالح، ما لم يقم على أرض محدّدة وسياقات إنفاذ وإجراء واضحة، فإنّه سيبقى مجرّد حلم طوباوي، وعليه، فهناك فارق رتبي بين الدولة كمفهوم، والدولة كحقيقة قائمة على التشخيص وحراك الفاعلية والتجربة والتأثير[١].

الاعتدال: هو أسلوب للتعبير عن موقف ما سياسي كان أم مجتمعي ولابد له من ركائز ممثلة بما يلي[٢].

- الرشاد في معالجة الأمور.
- الابتعاد عن المغامرات المكلفة.
- الابتعاد عن المزايدات.
- صياغة الأهداف المعقولة.
- التقدير الواقعي للإمكانات والتحرك في إطارها.
- التخلي عن امتلاك الحقيقة المطلقة .

ففي حاضرنا السياسي يتم استخدام كلمة اعتدال للدلالة على المواقف وما يجب أن تكون عليه الأوضاع ، هذا الأمر أدخل مجتمعاتنا حالة من حالات التحول المتعددة الاتجاهات والقائمة على التكييف مع عصر التغيير وبصورة يتم فيها تجاوز الأشكال السياسية التقليدية السابقة[٣].

=كذلك انظر : جمال ايوب ، الاعتدال السياسي هو الرشاد في معالجة الامور ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية: http://www.amad. ps.com

١. شفيق جرادي ، المصدر السابق .

٢. للمزيد انظر : كلايد بريستوفر ، الدولة المارقة الدفع الاحادي في السياسة الخارجية الامريكية ، تعريب فاضل جكتر ، ط١ ، دار الساقي ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص١٠٤- ١١٠.

٣. باقر النجار ، التحديات والواقع الاجتماعي وتحولاته ومشكلاته في الخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المستقبل العربي ، العدد ٤٣١ ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص ٤٢.

هذه التحولات هي تعبير عن محاولة للخروج من الأطر التقليدية ومنظوماتها الثقافية الضيقة إلى مرحلة الحداثة التي ترتكز على الدولة المدنية بكل محدداتها ومعانيها ، وبصورة تؤسس لنوع جديد من الثقافة تعمل علة تطوير الوعي الفردي نحو قيم التعدد والمواطنة والديمقراطية .

وهي تحولات تواجه قدراً من الممانعة القوية من القوى المؤسساتية أو المجتمعية والتي تأخذ أحياناً إطار دينياً وآخر قبلياً، وذلك لان التغيير لا يشمل فقط حصص الجماعات الحائزة على القوة بل بات يهدد الأسس المؤسساتية والمعيارية التي في ضوئها تشكلت الحصص ، ومما زاد من ترسيخ تلك التحولات هو الإيمان بالمدنية ليس على مستوى العلاقة بين الحاكم والمحكوم بل على مستوى الأداء المجتمعي العام بما يتطلبه من مرتكزات تدعم هذا الاختيار عن طريق تطبيقه بصورة تؤدي إلى تطويره وتعميقه وبصورة تدعم العدالة وسيادة القانون على الكل دون أي استثناء أو تحييد .

وبالتالي لا يمكن إقامة دولة مدنية بكافة مفاصلها عند غياب المجتمع المدني الذي يبني مفهوم السلوك والتقاليد المدنية الأساسية القائمة على روح المواطنة والمشاركة وثقافة الحوار وتقبل الآخر [١].

لذا فإن أبرز سمات الدولة المدنية هي ما يلي[٢]:

١. هي نقيض الفوضى بما انها الجهاز التنظيمي لتدبير شؤون مواطنيها .
٢. هي نقيض للدولة التسلطية .
٣. هي نقيض للدولة التي يغيب فيها سمو الارادة الشعبية .
٤. هي نقيض للدولة التي يسود فيها الفكر الإطلاقي في القول والفعل لسياسيين .

١. احمد زايد ، ماذا تعني الدولة المدنية ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية ، http://www.dawlamadaneya.com/ar/index.php/articles

٢. احمد بو عشرين الانصاري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢.

فهي اذا دولة ديمقراطية تسمو فيها الارادة الشعبية لتكون المحدد في اختيار الحاكم والمشرع ، فهي تنحي للإرادة الغالبية وتحترم حقوق الأقلية وتنظم التداول السلمي للسلطة وتقر بمبدأ الفصل بين السلطات ، وترفض كل اشكال ومفردات التسلط والاستبداد تحت اي مسمى دينياً كان أو اديولوجياً[١].

مقومات الدولة المدنية[٢]:

اولاً : الشرعية الدستورية والسياسية :

فالشرعية الدستورية تقوم على اساس العقد الاختياري المبرم بين الحاكم والمحكومين لتنظيم الحياة العامة وسلامة المجتمع وخدمة الصالح العام .

أما الشرعية السياسية فهي تقوم على أساس التفويض الشعبي للسلطات التشريعية و والتنفيذية والقضائية للقيام بمهامهم ما بين تشريع وتنفيذ وقضاء وفق فصل تام ما بين السلطات .

ثانياً : السلطة العليا للشعب : فهي السلطة الأسمى في الدولة والمنشأة لباقي السلطات التفويضية والانتمائية .

ثالثاً : سيادة القانون المعبر عنه بالإرادة الشعبية ، إذ إن أهم ميزة للقانون أن يكون عاماً شاملاً للجميع ويخدم المصلحة العامة .

رابعاً : لا سلطة من دون مسؤولية ولا مسؤولية من دون محاسبة .

خامساً ضمان الحقوق لجميع المتعاقدين .

خصائص الدولة المدنية :

أولاً : النظام المدني

إنها تتأسس على نظام مدني من العلاقات التي تقوم على السلام والتسامح

١. للمزيد انظر: فهمي هويدي ، الاسلام والديمقراطية ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣.

٢. احمد بو عشرين الانصاري ، ص ٢٢.

وقبول الآخر والمساواة في الحقوق والواجبات، والثقة في عمليات التعاقد والتبادل المختلفة ، إن هذه القيم هي التي تشكل ما يطلق عليه الثقافة المدنية.

وهي تلك الثقافة الموجه صوب المسار الأمثل لتكوين دولة مدنية عبر نمط تفاعلي يسهم فيه ثلاث ثقافات ألا وهي:

- الثقافة السياسية الخاضعة .
- الثقافة السياسية المشاركة .
- الثقافة السياسية المعارضة .

وتؤدي هذه الثقافات أدوارها بصورة تعادلية ، إذ أن الثقافة المدنية هي مركب يمزج بين الحديث والقديم وصولاً لبناء[١] .

ثانياً : المواطنة

ويتعلق هذا الشرط بتعريف الفرد الذي يعيش على أرض هذه الدولة ومستويات تحققه القانونية والسياسية والاجتماعية في ظل سيادة مفهوم دولة الرفاهية وإذا كانت الثقافة المدنية تؤسس فيها قيمة السلام الاجتماعي، فإن المواطنة تؤسس في الدولة المدنية قيمة المساواة القانونية عامة ، يجب أن يكون المجال المدني عام متاح للكل مهما اختلفت أعراقهم وأديانهم ومذاهبهم وتوجهاتهم السياسية و مراكزهم الاجتماعية إذ أن الكل سواء وهذا هو الإطار الحيوي لممارسة المواطنة [٢] .

فالمواطنون يجب أن يكونوا حريصين على مدنية المجال العام، رافضين لمحاولات الهيمنة عليه من قبل السلطة أو الحزب الحاكم وبصورة تعبر عن الإخلاص للصالح العام ويتصل بالخير العام وبذلك يرتقون بمدينتهم على نحو متطور وبشكل دائم .

---

١. احمد زايد ، مصدر سبق ذكره .

٢. سامح فوزي ، المواطنة ، ط١،مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان، العدد ١٠، القاهرة ،٢٠٠٧، ص ٢٥ ، كذلك انظر: ياسين العيثاوي ، دولة القانون في العراق، مركز العراق للدراسات ، شؤون عراقية ، العدد ٥ ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٤.

ثالثاً: الديمقراطية

فالديمقراطية هي التي تمنع من أن تؤخذ الدولة غصباً من خلال فرد أو نخبة أو عائلة أو أرستقراطية أو نزعة أيديولوجية ، وإن الديمقراطية هي وسيلة الدولة المدنية لتحقيق الاتفاق العام والصالح العام للمجتمع كما أنها وسيلتها للحكم العقلاني الرشيد وتفويض السلطة وانتقالها.

إن النظام يكون ديمقراطياً متى ما تم التغيير بصورة سلمية معبرة عن الاختيار العام للإرادة الشعبية ، فهي ليست مجرد تحرر من القيود بقدر ما هي مسؤولية وانصياع لحكم القانون ورفض الأهواء ، فالديمقراطية نظام معقد من القيم والتقاليد بل هي ثمرة جهد وعمل تهدف نحو تحقيق المصلحة العامة بأقصى درجات الدقة والشفافية[١].

فهي الوسيلة الأساسية لتحقيق الدولة المدنية عبر تبني مختلف التوجهات السياسية و المجتمعية و الثقافية للارتقاء بطبقة حاكمة تعمق العلاقة بين الحاكم والمحكوم والتفاعل التبادلي بينهما لبناء الدولة المدنية [٢].

المبحث الثاني

العراق ما بين الاعتدال والمدنية

بصرف النظر عن التصنيفات السياسية والفكرية في أي مجتمع ، فإن الثابت والاكيد هو رغبة قطاع واسع من الجمهور في التغيير السياسي والاجتماعي

١. حازم الببلاوي ، الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل، ط١، دار الشروق ، مصر ، ١٩٩٣، ص ٥٦.

كذلك انظر : مها عبد اللطيف الحديثي ، معوقات بناء ثقافة سياسية ومشاركة في الوطن العربي ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد ٤ ، بغداد ، ١٩٩٨، ص ١٨١.

٢. احمد زايد ، مصدر سبق ذكره ..

والاقتصادي ،تغيير يفضي إلى تحقيق الحد الادنى من الحرية والعدالة والكرامة الانسانية .

وبقدر تعلق الأمر بالعراق كان المظهر الأبرز لأزمة الدولة العراقية ما بعد الاحتلال في العام ٢٠٠٣ هو الطائفية السياسية التي عوّمت الدولة ومرتكزاتها وأضعفت هيبتها ومكانتها، وحوّلتها إلى كيانات بدلاً من اعتماد مبادئ المواطنة التامة والمساواة الكاملة أساساً للحصول على الوظائف العليا، وإلغاء التمييز الطائفي والاثني والديني والعشائري والمناطقي وغير ذلك ، إذ تعد المذهبية والطائفية والقومية والولاءات المرتبط بها من أبرز ما ينمي حالة من التراخي بين المواطن ودولته ، وتأسيس مجتمع عصبوي منغلق اجتماعياً منكفي ذاتياً مما يقوض أسس الوحدة الوطنية ، لذا فلابد من نقطة شروع جديدة في الاداء السياسي على اعتبار ان البناء مهما طال وكبر اذا لم يرتكز على اسس صحيحة ومتينة وقوية لابد ان يسقط وينهار ، وهذه أحد الثوابت الطبيعية والمنطقية أن العودة إلى نقطة الشروع لا يعني بالضرورة التقصير ببطء العملية السياسية ، وإنما يراد منها تقييم الأداء السياسي وفق آليات سياسية جديدة تكون منطلقاً للكل وبدون استثناءات أو تحفظات[١].

واذا كانت تلك القوى السياسية تقود كيانات سياسية عبر سلطة سياسية وعن طريق عملية سياسية فإن خلافاتها السياسية توارت خلف ما هو غير سياسي[٢]، وعلى الرغم من كل المحاولات لتديين الدولة أو تطييفها أو مذهبتها ، انطلقت بعض الدعوات لقيام الدولة المدنية، والتي ترتكز على ما يلي :

١. الوثيقة الدستورية .

---

١. ياسين العيثاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٦.

٢. انور سعيد الحيدري ، المحافظات العراقية نحو انتخابات ثانية ، مركز العراق للدراسات ، شؤون عراقية ، العدد ٢، بغداد ،٢٠٠٩ ، ص ١١٥ ، للمزيد انظر : دون بران كاني ، هل الفدرالية استقرار للعراق ، ترجمة باسم خريسان و سعد علي ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد . سلسلة اوراق دولية ، العدد ٣ ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣.

٢. اختيار الأمة للحاكم .
٣. الفصل بين السلطات .
٤. التمثيل النيابي .
٥. التعددية العقدية والفكرية .

وبما أن العنف هي احد سمات الثقافة السياسية الخاضعة قد حدد سلوك المتنافسين على السلطة ، لذا فإن المشكلة لم تكن في صعود حكومة ذات اغلبية شيعية أو سنية أو كردية ، بقدر ما هو الخشية من أن صعود إحدى هذه المجموعات ينظر له من قبل المجموعات المتنافسة على انه قمع لحقوقها وحرياتها[١]، يشير ذلك إلى أن هناك اشكالية رئيسية في العراق نابعة من هذا التعدد تحتاج لقدر من تمثيل الحقوق في ظل حكومة قادرة على التعاطي الايجابي مع هذه التعددية[٢].

لذا حاولت النخب السياسية العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣ استغلال الديمقراطية المزمع اقامتها عبر قانون الانتخابات لتحقيق مصالح الفئة التي تمثلها على حساب مصلحة الوطن من جهة ومصلحة الفئات المتنافسة معها من جهة اخرى ، وبصورة افرزت لنا معطيات لعدم استقرار العراق ممثلاً بما يلي :

أولاً: تسييس مكونات الشعب العراقي بصورة تخدم مصالح النخب السياسية الحاكمة مشيراً إلى قصورها الواضح في إدارة شؤون الدولة .

ثانياً: ارتباط العراق ارتباطاً وثيقاً بالبيئة الإقليمية وبصورة تسهم في زيادة التوتر الداخلي عن طريق توظيف الشعار الطائفي والمذهبي لخلق حالة من عدم الاستقرار الداخلي[٣].

١. سعد ناجي جواد ، الوضع العراقي عشية الحرب ، كتاب احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٢٧ .
٢. علي محمد عيدان ، العلاقات العراقية الروسية (١٩٩١-٢٠١١) ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد ٣٤، بيروت ، ٢٠١٢، ص ١٢١.
٣. حسين عيسى ، عزرا ونحميا والحديث عن حقوق لليهود في العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المستقبل العربي ، العدد ٣٠٧، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٠.

ثالثاً: لعب الاعلام الغربي والأمريكي بشكل خاص، على وتر مظلومية القوميات والطوائف خلال الفترات السابقة كالشيعة والأكراد والمسيحيين[١].

رابعاً: اعتماد نظام المحاصصة بدءاً من اختيار أعضاء البرلمان وصولاً إلى منح المناصب الرئيسة في الدولة[٢].

خامساً: طبيعة النظام الفدرالي الذي يشير إلى ميول تقسيم الدولة العراقية على أساس طائفي ، مذهبي ، قومي[٣].

لقد أوضحت نتائج العميلة السياسية منذ عام ٢٠٠٣ ولحد ألان إلى صعوبة إدارة البلاد وفق منهج المحاصصة لا التوافق وبصورة أثبتت عقم هذه العملية سياسياً وبصورة أفضت لمزيد من الصراعات والفوضى الداخلية والعنف المذهبي فضلاً عن تنامي الشعور بالمصالح الفئوية والاثنية مع غياب المصلحة الوطنية وبشكل أدى إلى تهاوي مبدأ التعددية الاتحادية الناشئة .

إن أي تغيير مهما كان حجمه ، يجب ان يبقى في اطار الدولة الواحدة ووحدة الوطن ، فالدعوات الانفصالية ، وان كانت تحت مسمى الحكم الذاتي أو الاستقلال الذاتي أو الارادة الذاتية ستفضي إلى تقسيم الوطن ودفعه لحروب داخلية وهنا لا معنى للتغيير أو الديمقراطية أو التعددية السياسية في مجتمع منقسم ودولة مفككة[٤].

---

١. للمزيد انظر : اشرف العسوي ، العراق الجديد في الرؤية الخليجية ، كتاب احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٥.

٢. خير الدين حسيب ، العراق إلى اين لا مخرج لأمريكا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المستقبل العربي ، العدد ٣٢٧، بيروت ، ٢٠٠٦، ص ١٥.

٣. سعدون المشهداني ، اشكاليات وقضايا في العراق المحتل ، كتاب احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٠٤.

٤. واثق الواثق ، الدولة المدنية والاستقرار الداخلي ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=343668

وهنا ستسود ديمقراطية مشوهة وهوية وطنية واهية ، والسبيل لمنع ذلك هو اعطاء دور فعال للمواطن العراقي في صنع القرار السياسي وصولاً لتحقيق مصلحة العراق أولاً والمواطن ثانياً وخلق دولة تستمد شرعيتها وقوتها من القاعدة المجتمعية المتعددة الاطياف عن طريق بناء مرتكزات دولة مدنية تسهم فيما يلي :

أولاً: دعم تأسيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، عبر التفعيل الحقيقي للدستور واعتماد مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون على جميع أفراد الشعب[١].

ثانياً: تبني النظام الديمقراطي ، وضمان التداول السلمي للسلطة عبر صندوق الانتخاب.

ثالثاً: تبني الموقف الحيادي تجاه الأديان والمذاهب ، دون أية تفرقة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين[٢].

رابعاً: الالتزام بمنظومة الحريات الأساسية في الفكر والمعتقد والرأي، واحترام جميع مظاهر العبادة بمختلف أشكالها، دون تسفيهٍ لثقافة الشعب أو تشويهٍ لتقاليده الأصيلة.

خامساً: بناء نظام مؤسساتي قادر على إدارة البلاد وان تغيير الحاكم أو النظام السياسي.

سادساً: التوزيع العادل للموارد وتوفير الخدمات المعيشية للجميع والتأكيد على الكفاءة في توزيع المناصب والوظائف العامة .

إن إقامة الدولة المدنية في العراق لا يقصد بها مواجهة الدين أو تحيده كما يظن الكثير ، بل إن المقصد الحقيقي منها هو الحيلولة دون إقامة الدولة الاثنو_ طائفية أو

١. المصدر السابق .

٢. رنا الشجيري ، الازمة الدولية وادارتها : العراق أنموذجاً ، مركز العراق للدراسات ، شؤون عراقية ، العدد ٥ ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ١١٧-١٦٧.

دولة الميليشيات أو دولة عسكرية وبالتالي يكون الحكم فيها للشعب لا لرجل الدين ولا لرجل العسكر .

وفي سعي لمواكبة التطورات السياسية والاجتماعية السائدة في بلدان الربيع العربي والميل المشهود نحو أنظمة حكم توافق بين الحداثة والأصالة لابد من تبني مفهوما عاما للعلمانية يحقق مقاربة فكرية تحل في منطقة وسطى بين علمانية متطرفة وإسلامية متشددة، وصولاً لإقامة الدولة المدنية التي تعد المخرج الحقيقي للمواطن من مازق عدم الاستقرار الداخلي .

والعلمانية درجات ومستويات منها المتشدد والمتطرف كمن يدعو لفصل الدين عن المجتمع والدولة ، مثل العلمانية الفرنسية ،والعلمانية التونسية البورقيبية، ومنها العلمانية الوسطى التي تمنع سيطرة المؤسسة الدينية على الدولة لكنها تدعم وتؤيد التدين المجتمعي ، كالعلمانية الأمريكية، هذا ولقد سعى كتاب ومفكرون عرب ومسلمون للاستفادة من العلمانية لتحقيق التعايش الأهلي والحفاظ على السلم الاجتماعي وعرفوا العلمانية : بأنها ثقافة اجتماعية وسياسية تمنع سيطرة رجال الدين على الدولة ولمجتمع ،وتقوم على قبول الأخر والمختلف والاعتراف بحقه في ممارسة شعائره الدينية وحقه في الإيمان بالمعتقد الذي يراه حقاً ، في ظل نظام حكم يحمي الأديان ويحافظ على انتماءات الناس الدينية ولا ينحاز لفئة دون أخرى ، واعتبر ذلك المفهوم سبيلا لحماية الدولة والمجتمع في دول متعددة الاطياف كالعراق .

أن تركيبة المجتمع العراقي المتعدد الأطياف يتطلب أن تكون الدولة فيه ضامنة لحقوق جميع المواطنين وكافلة لحرياتهم الأساسية وبصورة تمحو أي تعارض أو تقاطع ما بين الدستور ومبادئه والدين ومذاهبه .

لذا فإن مستقبل العراق مازال محفوفاً بالخطر ومركب مجتمعياً واقتصادياً وسياسياً لذا فلابد من مدنية الدولة التي ترقى للتغلب على تلك المخاطر عبر ما يلي:

اولاً: إعـادة بنـاء النظـام السياسـي والدولـة وتعميـق المواطنـة وثقافـة الانتمـاء للوطن[١].

ثانياً: إقامـة جبهـة داخليـة موحـدة تلتقـي حـول مشـروع حداثي يـدمج كـل القـوى المجتمعية في صلبه .

ثالثاً: مزيد من توافق القوى السياسية حول تصور كيفية بناء المستقبل عبر أرضية للعمل المشترك نابعة من مستلزمات مصلحة الوطن والمواطن .

ثالثاً: تحقيـق اليـات الحـوار الـدائم بـين السـلطة والمعارضـة لتجنـب الخلافـات والتوترات التي من شأنها تدمير الوحدة الوطنية .

رابعاً: التعويل على الداخل لا الخارج في مجال التنمية والاقتصاد وحل المشاكل المتعلقة بهما.

خامساً: المزيد من الاستقرار والذي يعد النجاح الحقيقي للتحول الديمقراطي[٢]، والذي لا يمكن تحقيقه إلا عبر المستويات الثلاثة الاتية[٣]:

المسـتوى المحلـي ، ضـرورة ترتيـب البيـت العراقـي اولاً وقبـل كـل شـيء ، والانصراف لبناء الذات العراقية واعلاء مصلحة الوطن .

المستوى الاقليمي ، تحديد مصالح العراق وتوجهاته السياسية الاقليمية بصورة تقلل من نزعة الشك وعدم الثقة في بناء علاقاته وبصورة تجعل العراق يحظى بقبول اقليمي واسع .

١. المنصف وناس ، عناصر اولية للمقارنة بين الثورتين في مصر وتونس ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد ٣٤، بيروت ، ٢٠١٢، ص١٤٥.

٢. للمزيد انظر : غسان العطية ، من اجل التسامح والتعايش الوطني ، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية ، اوراق عراقية ، العدد ٤ ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠.

٣. خضر عباس عطوان ، العراق والخروج من احكام الفصل السابع : الخيارات ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد ٣٤، بيروت ، ٢٠١٢، ص١٢٦.

المستوى الدولي ، تحديد صريح لأسس علاقة العراق بباقي دول العالم والابتعاد عن التذبذب الحاصل في توجهات سياسته الخارجية .

فالدولة المدنية المنشودة تدعوا إلى تقييم موضوعي بعيد عن أي من العصبيات ، تقييم يعيد الاعتبار للمواطن والوطن والمواطنة والامة والدولة الحديثة ، تقييم يعالج أي تقسيم مجتمعي بالثقافة والعلم وبالتنمية والعدالة ، فما معنى شعارات الاحزاب والجماعات المتنازعة اذا ظلت في دائرة العصبيات وعاجزة عن الفعل الوطني ؟

الخاتمة

اسهم الحراك الشعبي العربي الذي انطلق من نهاية العقد الماضي في تونس، وامتد إلى ارجاء العالم العربي في عام ٢٠٠١ ومازال مستمراً في بلدان عربية اخرى، بترسيخ فكرة الدولة المدنية، وتلقف اصحاب التوجه الديمقراطي على العموم هذا المفهوم على الرغم من اختلافاتهم مع التيارات الاخرى، اذ ان هنالك قواسم مشتركة بين اغلبية الاطراف في تعريف مفهوم الدولة المدنية الذي يتلخص في مبدأ المواطنة ، أي المساواة القانونية بين المواطنين، والديمقراطية كنظام حكم بالمفهوم الليبرالي المعروف ، والمدنية بمعنى الحكم الخالي من رجال الدين والعسكر ، وتمثل هذه القواسم المشتركة اساساً لمحاولة اتفاق العلمانيين والاسلاميين على بناء دولة مدنية توافقية تصبح أنموذجاً يقتدى به في المستقبل المنظور .

إن المساحة الممنوحة للاعتدال السياسي في العراق من اجل بناء الدولة المدنية ليست مطلقة بل هي نسبية إلى حد ما، فالتنازع ما بين مقتسمي السلطة في تزايد مستمر من ناحية، ومن ناحية اخرى التنازع على العراق من قبل الدول المجاورة والمتنفذة اقليمياً ودولياً يصب في تغذية الفرقة وعدم الاستقرار الداخلي ، لذا لابد من وجود بديل تتوافر فيه مستلزمات وشروط سياسية اهمها الاجماع الوطني ووحدة الشعب العراقي ، لان تعبئة الشعب على اساس المشروع الوطني شرط أساسي لا غنى عنه لتصحيح الاختلال الواضح في ميزان القوى ما بين الحكومة والشعب .

فنحن اليوم نعيش ازمة سياسية تجبرنا على وضع الحد الفاصل الجديد والمعاصر ان كنا فقط نريد للوطن الاعتدال والمدنية معاً ، وذلك عبر تبني النقاط التالية:

- التركيز على الديمقراطية شكلاً وموضوعاً .
- التركيز على النخب السياسية ذات الكفاءات العلمية والعقلية المنفتحة والمتحررة من كل الرواسب المجتمعية والسياسية والمذهبية والقومية .

- التركيز على الكل لا الجزء في تحقيق الصالح العام عبر تحقيق الاندماج الكامل بين شرائح المجتمع العراقي .

لذا فإن التحولات العميقة التي شهدها المجتمع العراقي منذ تأسيسه ولحد الان تستلزم من قادته السياسيين تعميق مفهوم الاعتدال والمدنية بتبني صيغ عملية وواقعية ومقبولة من جميع اطياف الشعب العراقي ، لترسيخ الاعتقاد بأن القادم سيكون افضل من السابق

المصادر

١. أحمد زايد ، ماذا تعني الدولة المدنية ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية: http://www.dawlamadaneya.com/ar/index.php/articles

٢. أشرف العسوي ، العراق الجديد في الرؤية الخليجية ، كتاب احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

٣. أنور سعيد الحيدري ، المحافظات العراقية نحو انتخابات ثانية ، مركز العراق للدراسات ، شؤون عراقية ، العدد ٢، بغداد ،٢٠٠٩ .

٤. باقر النجار ، التحديات والواقع الاجتماعي وتحولاته ومشكلاته في الخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المستقبل العربي ، العدد ٤٣١ ، بيروت ، ٢٠١٥ .

٥. جمال ايوب ، الاعتدال السياسي هو الرشاد في معالجة الامور ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية : http://www.amad. ps.com

٦. حازم الببلاوي ، الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل، ط١، دار الشروق ، مصر ، ١٩٩٣.

٧. حسين عيسى ، عزرا ونحميا والحديث عن حقوق لليهود في العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المستقبل العربي ، العدد ٣٠٧، بيروت ، ٢٠٠٤ .

٨. خضر عباس عطوان ، العراق والخروج من احكام الفصل السابع : الخيارات ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد ٣٤، بيروت ، ٢٠١٢ .

٩. خير الدين حسيب ، العراق إلى أين لامخرج لامريكا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المستقبل العربي ، العدد ٣٢٧، بيروت ، ٢٠٠٦ .

١٠. دون بران كاني ، هل الفدرالية استقرار للعراق ، ترجمة باسم خريسان و سعد علي ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، سلسلة اوراق دولية ، العدد ٣ ، بغداد ، ٢٠٠٥ .

١١.رنا الشجيري ، الازمة الدولية وادارتها : العراق انموذجاً ، مركز العراق للدراسات ، شؤون عراقية ، العدد ٥ ، بغداد ، ٢٠٠٩ .

١٢.سامح فوزي ، المواطنة ، ط١،مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، العدد ١٠، القاهرة ،٢٠٠٧ .

١٣.سعد ناجي جواد ، الوضع العراقي عشية الحرب ، كتاب احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

١٤.سعدون المشهداني ، اشكاليات وقضايا في العراق المحتل ، كتاب احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

١٥.شفيق جرادي ، الدولة المدنية والدولة العلمانية : دراسة في المفاهيم ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية :

http://www.al-akhbar.com/node/11812

١٦.عبد الجبار جعفر العبيدي ، الاعتدال والوسطية في مجابهة فكر التطرف ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية :

http://newsabah.com/newspaper/25836

١٧.عبد الستار قاسم ، الاعتدال السياسي العربي ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية :

http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=5729

١٨.علي محمد عيدان ، العلاقات العراقية الروسية (١٩٩١-٢٠١١) ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد ٣٤، بيروت ، ٢٠١٢ .

١٩.غسان العطية ، من اجل التسامح والتعايش الوطني ، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية ، اوراق عراقية ، العدد ٤ ، بغداد ، ٢٠٠٥ .

٢٠.فهمي هويدي ، الاسلام والديمقراطية ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣.

٢١. كلايد بريستوفر ، الدولة المارقة الدفع الاحادي في السياسة الخارجية الامريكية ، تعريب فاضل جكتر ، ط١ ، دار الساقي ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

٢٢.المنصف وناس ، عناصر اولية للمقارنة بين الثورتين في مصر وتونس ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد ٣٤، بيروت ، ٢٠١٢ .

٢٣.مها عبد اللطيف الحديثي ، معوقات بناء ثقافة سياسية ومشاركة في الوطن العربي ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد ٤ ، بغداد ، ١٩٩٨ .

٢٤.واثق الواثق ، الدولة المدنية والاستقرار الداخلي ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=343668

٢٥.ياسين العيثاوي ، دولة القانون في العراق، مركز العراق للدراسات ، شؤون عراقية ، العدد ٥ ، بغداد ، ٢٠٠٩ .

المـلخـص:

لعل نظرة واحدة للعالم العربي اليوم، تكشف أن من ضحايا الظروف الراهنة في المنطقة، هو تراجع الاعتدال السياسي، وبروز كل أشكال التطرّف والتشدد ، بحيث أصبح المعتدل في موقع الضعف والاهتراء ، وأصبح التشدد هو عنوان اللحظة الراهنة على كل المستويات ، بحيث يصبح الخطاب المعتدل غير مقنع لأحد، وكل طرف بصرف النظر عن طبيعته وجوهره، يبرز جوانب التشدد لديه ، وبنظرة واحدة وعميقة في المشهد السياسي العراقي، نشعر أن الجميع يزداد اشتعالاً وتشدداً ، ولعل من مآزق المشهد السياسي العراقي اليوم، هو بروز كل نزعات التشدد واضمحلال كل أشكال وعقليات الاعتدال السياسي لدى الجميع ، ومن يبحث عن الشعبية والتأييد الاجتماعي لأفكاره ومشروعاته، يجد أن لا طريق أمامه للحصول على كل هذا، إلا التشدد والبعد عن الاعتدال السياسي ، فالتشدد لا يبني واقعاً للقوة النوعية، وإنما يضيع القوة القائمة، دون أن يتمكن من خلق قوة بديلة، بينما الاعتدال يستند إلى الممارسة التي تستند على المعطيات والحقائق ، فالإنسان يتحرك وفق معطياته وحقائق واقعه، لذلك هو يتحرك وفق إمكاناته وقراءته الدقيقة لواقعه وواقع مجتمعه ، وعليه فإن ركيزة الاعتدال السياسي الواقعي، هو منهج الدولة المدنية التي تتخذ من الفرد مكون اساسي لها بعيد عن أي تصنيف أو ولاء ضيق.

ABSTRACT :

Perhaps one view of the Arab world today reveals that one of the victims of the current conditions in the region is the decline of political moderation and the emergence of all forms of extremism and militancy, so that the moderates are in a position of weakness and weariness. The moderate discourse is unconvincing to anyone, and each party regardless of its nature and essence, highlights aspects of its extremism , With one look and deep in the Iraqi political scene, we feel that everyone is becoming increasingly tense and hard , Perhaps one of the dilemmas of the Iraqi political scene today is the emergence of all tendencies of extremism and decay All forms and the modus operandi of political moderation. Who seeks the popularity and social support of his ideas and projects, finds that there is no way for him to get all this, except militancy and distance from political moderation. Extremism does not build a reality of qualitative power, but it loses the existing power, without being able to create an alternative force. While moderation is based on the practice based on facts and facts , Man moves according to the facts and facts and reality, so it moves according to its potential and accurate reading of reality and the reality of the community , Thus, the basis of political moderation is realistic, the approach of the civil state, For any classification or narrow loyalty .